



اجتماع اللجنة المغربية للإحصاء حول تدعيم التنسيق والتعاون الإحصائي بين دول المغرب العربي

عقدت اللجنة المغربية للإحصاء، بالتعاون مع المعهد الوطني للإحصاء، اجتماعها الثالث حول تدعيم التنسيق والتعاون الإحصائي بين دول المغرب العربي، يومي 11 و 12 جوان 2019، بتونس. ترأس هذا الاجتماع المدير العام لمصلحة الإحصاء والتعداد بدولة ليبيا وبحضور كل من المدير العام للمعهد الوطني للإحصاء بتونس وثلة من إدارته، وممثل الديوان الوطني للإحصاء بدولة الجزائر وممثل المندوبية السامية للتخطيط بالمملكة المغربية وممثل اتحاد المغرب العربي.

ويتناول هذا الاجتماع المسائل المتعلقة بتفعيل التعاون بين هذه الأجهزة وترابطه مع هياكل اتحاد المغرب العربي والنظر في السبل الكفيلة بمزيد التنسيق بينها على مختلف المستويات سواء التنظيمية أو الفنية.

كما يندرج هذا الاجتماع في إطار تنفيذ توصيات الاجتماع الثاني للجنة المغربية للإحصاء (19 و 20 سبتمبر 2016)، ويهدف إلى تدارس نقطتين مهمتين في مسار العمل الإحصائي المغربي

1. دراسة وتبني مشروع النظام الأساسي للجنة المغربية للإحصاء

توصلت الامانة العامة بمقترح مشروع نظام أساسي من طرف الجانب التونسي، وذلك إثر دعوتها المؤسسات الاحصائية بمدىها بمقترحات النظام الأساسي للجنة المغربية للإحصاء. وبناء عليه، فقد قامت الامانة العامة بإعداد مشروع النظام الأساسي للجنة المغربية للإحصاء ثم إرساله إلى الدول الأعضاء لتحضير ملاحظاتهم حوله قبل انعقاد الاجتماع.

وستقوم اللجنة خلال هذا الاجتماع بدراسة وتبني هذا النظام الأساسي.

2. دراسة وتبني خارطة الطريق الخاصة بتنسيق مؤشرات الاسعار عند الاستهلاك بالمنطقة المغربية

وافقت اللجنة المغربية للإحصاء، خلال نفس الاجتماع الثاني لها، على دراسة امكانية الانخراط في عملية إعداد مؤشر موحد للتضخم على غرار ما يعمل به في إطار المجموعات الاقتصادية الأخرى ودراسة إمكانية إحداث معطيات جديدة خاصة بالمنطقة في وقت لاحق.

وفي هذا السياق، نظمت الأمانة العامة لاتحاد المغرب العربي، بشراكة مع البنك الأفريقي للتنمية، ورشة عمل إحصائية إقليمية حول تنسيق مؤشرات الأسعار عند الاستهلاك في منطقة المغرب العربي، وذلك يومي 02 و03 جويلية 2018 بتونس.

بعد أن اطلع المشاركون على مؤشرات الأسعار في بلدان المنطقة، وكذلك تجارب التجمعات الإقليمية الأخرى، افتتح النقاش من أجل وضع التوصيات بشأن اختيار صيغة مؤشر الأسعار المنسق في منطقة المغرب العربي.

وتتمحور خارطة الطريق هذه حول الجوانب التقنية، القانونية والمالية لتفعيل المشروع، جدولته مختلف مراحلها، وكذلك توزيع المهام.